المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاثنين 2010-02-01 العدد 3555

أبرز عوامله إعاقة عمل الهيئة الناظمة للاتصالات

«البنك الدولي»: تأخّر نشر الحزمة العريضة في لبنان يفوّت فرص النمو

هيثم الطبش

رأى البنك الدولي ان القطاع الخاص في لبنان تأثر سلبا ببطء انتشار خدمات الحزمة العريضة وارتفاع اسعارها، الامر الذي حد من تنافسيته اقليميا ودوليا، مشيرا الى ان عقبات تعيق ازدهار هذه الخدمات وانتشارها، منها إعاقة الهيئة الناظمة للاتصالات في ممارسة صلاحياتها وتنظيم القطاع بشكل فعّال.

وأوصى البنك بضرورة تسهيل توفير شبكات الحزم العريضة ذات مستوى عالمي في القريب العاجل للاستفادة من اثرها الاجتماعي والاقتصادي، لافتا الى ان انتشارها سيكون له تأثير اقتصادي ومالي جوهري. وقدّر التقرير ان لبنان فوّت على نفسه، في عام ٢٠٠٨، فرصة تسجيل نمو إضافي بنسبة ١,٥ في المئة في ما لو ارتفعت نسبة انتشار الحزمة العريضة من اثنين في المئة الى ١٢ في المئة.

وقال البنك الدولي، في تقرير حديث أصدره ونقلته نشرة بنك بيبلوس الاسبوعية «Lebanon This Week»، ان بطء خدمات الحزمة العريضة في لبنان وارتفاع اسعارها وانحسار انتشارها تؤثر سلبا في قدرة القطاع الخاص في لبنان على المنافسة اقليميا ودوليا لاسيما في قطاعات الخدمات. كما انها تؤدي الى فقدان الوظائف لصالح وجهات خارجية ذات نوعية افضل في مجال الاتصالات وبكلفة أرخص.

وأشار التقرير الى ان فقدان التنافسية في سوق الجملة لخدمات الحزمة العريضة حدت من النمو في الاتصال على المستوى الدولي أو عرض النطاق الترددي الامر الذي أسهم في بقاء الاسعار مرتفعة. وبنتيجة ذلك فإن لبنان يمتلك الآن أدنى قدرة في عرض النطاق الترددي في المنطقة.

وحذر البنك الدولي من ان عدم توفير قدرة الولوج في شبكات الحزمة العريضة وخدماتها في لبنان من شأنه يوسع الفجوة في الانتاجية والتنافسية مع بقية الدول الشرق أوسطية، مع احتمال مفاعيل سلبية على التطوّر الاقتصادي للبلاد.

وقال تقرير البنك إن إدخال خدمات شبكات الحزمة العريضة في بلدان اخرى شكّل أساسا لنمو اقتصادي مستدام وتنافسية دولية. وأضاف ان شواهد من اقتصادات أخرى تشير الى ان الانفاق في هذا المجال عزز صناعة الخدمات كالسياحة والإعلام والترفيه والمالية وسواها من الخدمات الاستشارية الى جانب الاثر الايجابي على تضاعف العمالة.

وأوصى البنك الدولي بضرورة ان يسهّل لبنان توفير شبكات الحزم العريضة ذات مستوى عالمي في القريب العاجل للاستفادة من اثرها الاجتماعي والاقتصادي، بغض النظر عن اي برنامج زمني لمشاركة القطاع الخاص في تملك أصول قطاع الاتصالات.

لكن البنك الدولي لحظ عددا من العقبات التي تعوّق تطبيق خدمات الحزمة العريضة في لبنان ذكر منها التأخر في دمج عمليات وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو في كيان واحد إضافة الى العوائق التي تمنع الهيئة الناظمة للاتصالات من ممارسة صلاحياتها في تنظيم القطاع بشكل فعّال كالمساهمة في رفع التنافسية الفقودة في القطاع.

ومن العقبات الرئيسية الاخرى استغلال الموقع المسيطر لوزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو في السيطرة على سوق الجملة لتوفير خدمات الحزمة العريضة وتأخير توفير الاحتياطات والسعات لخدمات الحزمة العريضة واستمرار الاسعار المرتفعة.

إضافة الى ذلك، فإن نظام الترخيص الموقت والقصير الاجل والمواضيع المرافقة للترددات المطبقة على مقدمي الخدمة العريضة في القطاع الخاص لا تقدم إلا حوافز بسيطة للاستثمار الطويل الاجل في البنية التحتية لهذا القطاع.

وحسب البنك فإن الاداء الكلي لقطاع الاتصالات في لبنان يعتبر مخيبا للآمال وتقبع السوق خلف مثيلاتها في المنطقة بسبب قلة الحوافز التنافسية، كما ان لبنان يبقى خلف جيرانه في كل مجالات شبكات الحزم العريضة وبنتيجة ذلك فإن سوق الاتصالات المحلية لا تنمو بمعدلات تواكب ما هي عليه في سائر الدول المجاورة.

وتوقع البنك الدولي ان يكون لانتشار خدمات الحزمة العريضة تأثير اقتصاد ومالي جوهري في لبنان. وقال «لو ان نسبة انتشار الحزمة العريضة ارتفعت من اثنين في المئة الى ١٢ في المئة خلال عام ٢٠٠٨ لكان الناتج المحلي الاجمالي سجل نموا إضافيا بين ١,٢ في المئة الى ١,٥ في المئة اي ما يتراوح بين ٣٤٨ مليون دولار و٤٣٥ مليون دولار على أساس متكرر». أضاف «إن المردود المالي في ذلك العام كان من الممكن ان يصل بناء على هذه الارقام الى نطاق يتراوح بين ٧٨ مليون دولار و٩٨ مليون دولار كمداخيل الى الخزينة على اساس سنوي».

وأشار التقرير الى نسبة انتشار خدمات الحزمة العريضة وصلت الى نحو ١,٧٤ في المئة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، ولفت الى ان لبنان كان قادرا على تحقيق نمو إضافي بمعدل ١,٣٨ في المئة سنويا في نفس الفترة لو استطاع الوصول الى نسبة انتشار لتلك الخدمات بنسبة ١١,٧٤ في المئة.

بموازاة ذلك، أشار البنك الدولي الى ان ثمن الاقلال في الاستثمار بالحزمة العريضة من شأنه ان يؤدي الى خسارة زيادة اساسية في النمو على المدى الطويل. وأضاف ان لبنان مهدد بخسارة مواكبة النمو الموجود في سوق خدمات الحزمة العريضة في المنطقة ما لم يستثمر في بنيتها التحتية على افتراض ان الدول المجاورة ستستمر في الاستثمار والتطوير، الامر الذي يحتم تباطؤ الاقتصاد اللبناني.

معدلات الانتشار في قطاع الاتصالات لعام ٢٠٠٨ (٪)

البلد	الخلوي	الهاتف الثابت	الانترنت	الحزمة العريضة
قطر	٢٠١.٠	×٢٨.٩	١٠.٤	١٠,٨
السعودية	١٤٨,٦	×١٦,٥	٨,٩	٤,١
قبرص	١٣١,٣	×٤٨,٨	١٣,٥	٢٠,١
اسرائيل	١٢٨,١	×٤٢,٧	٢٧,٦	٢٢,٣
الاردن	٩٥,٦	×٩,٨	٣,٨	٣,٢
إيران	٦٤,٩	٣٤,٦	٢٣,٤	١,٨
العراق	٦٣,٢	×٤,٧	غير متوفر	غير متوفر
فلسطين	٥٣,٩	٩,١	٣,٢	١,٩
سوريا	٣٥,٤	١٧,٤	٣,٥	٠,١
لبنان	٣٤,٩	١٨,٣	٨,٦	٢,٠

لبنان ٤١ عالمياً و١٤ إقليمياً لناحية حجم الدين الخارجي

أظهرت أرقام نشرها بنك التسويات الدولية أن صافي الدين الخارجي للبنان بلغ ٢٥,٥ مليار دولار بنهاية أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩ مما جعله في المرتبة الـ ٤١ عالميا والـ ١٤ بين الدول النامية وثانيا من بين ست دول في منطقة الشرق الاوسط. وأفريقيا.

ويمثّل هذا الرقم إجمالي قيمة الدين الدولي الذي أصدرته مؤسسات القطاعين العام والخاص المتواجدة في لبنان. ويشكّل الدين اللبناني الخرجي ما يوازي ٠,١ من إجمالي الدين في العالم و٢,٥ في المئة من الديون الخارجية للدول النامية، حسب ما نقلته النشرة الاسبوعية لبنك بيبلوس «Lebanon This Week».

دوليا، تقدم لبنان على سويسرا وجنوب أفريقيا والصين بينما جاء خلف ماليزيا والهند. وزاد الدين الخارجي اللبناني بنحو ٦,٢ في المئة خلال الاشهر التسعة الاولى من ٢٠٠٩ مقارنة مع معدل بلغ ٨,٢ في المئة في الدول النامية، علما أنه بلغ ٢٤ مليار دولار بنهاية العام ٢٠٠٨. وبنهاية أيلول ٢٠٠٩ كان الدين الخارجي اللبناني ادنى من معدل الدول النامية البالغ ٣٤ مليار دولار.

الى ذلك، فقد شكلت أوراق الدين اللبنانية مجموع ١٨,٥ في المئة من سوق الاوراق الدولية في الشرق الاوسط وأفريقيا وجاؤ في المرتبة الثانية بعد دولة الامارات التي يصل دينها الخارجي الى ٥٥,١ مليار دولار بينما حلت خلفه جنوب افريقيا التي بلغ دينها الخارجي ٢٣,٢ مليار دولار. يذكر أن إجمالي الدين الخارجي للدول النامية بلغ ٩١٨ مليار دولار بنهاية أيلول من العام الماضي.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"